هاسما قوله خرجت عن افادة معنى الشرط ولا جواب لها اصلا وقوله فقد جعل خبر المبتدا
قوله مع التكلف في ذكر الحال مراده بالتكلف التخريج على قول ضعيف فارتكب هنا
ما يصلح ان يكون صاحب الحال عند المبتدا والحال لا يجئ من المبتدا الا على قول ضعيف
وهو على ضعفه يحتاج قوله اللام الداخلة على خبر المبتدا لان نسبة الخبر من المبتدا نسبة الفعل
من الفاعل والمنوع من الموصوف قوله الآتي الموصول كذا المضاف الى الموصول المذكور
والموصوف بالموصول المذكور نحو الذي بايتي او في الدار زيد درهم وكل الذي لقتل فلك
او عليك والذي الذي لقاه فستلقاه قوله والنكرة الموصوفة بها لو قال باحدهما
لكان اولى نحو رجل يأتيني اوفي المسجد فله برد ومثل النكرة المذكورة ما اضيف
اليها نحو كل رجل يتقي الله فسعيد وانما جاز وقوع الفاء في الخبر في هذه الصورة
الموانع لان المبتدا فيها اشبه ادوات الشرط ولذا شرطوا فيه قصد العموم وانا
معنى الصلة او الصفة وقد يقترن الخبر بالفاء وجوبا وذلك لعدا ما نحو واما ثمود فهديناهم
قوله غسالين جمع مسيلة وهي لغة البول والطلب واصطلاحا نقية تنشأ بالليل
قوله للفتاوي بفتح الواو وكسرها قوله جمع الفتوى هي في اللغة ما فتوى من الفتى
وهو الشاب القوي سمي بذلك لانها جواب حادث اذ احدث حدث حكم او تقوية
لبيان مشكل وفي الاصطلاح اخبار بحكم شرعي لاعلى وجه الالزام قوله استقبل
استعمال الاجناس بجعل لاما للجنس فيبطل معنى الحجية ويجوز ان يراد بالفتاوي
الكتاب المشهور وهو قتاوى ماوراء النهر فيكون اللام للعهد ويجري مثل هذا في قوله
والقضاء قوله وهي صفة لواحد في الاصل صفة تحتاج الى موصوف ومن ثم قدره الشارح
ثم غلب عليها الاستعمال الاسمية او الكون اسما قوله معناها حال من المستكن في على
وهو بسكون النون وفتحها للام مخففة من اعلم الذي حيل له علامة تميزه وجوز بعضهم
تشديد اللام مفتوحة وكذا مكسورة حالا من فاعل سمية وفيه نظر قوله من اسامي
الاجناس اراد بها سائر ما يعم الكثرة والقلة او الاقل صنعة ليس اسما وكذا ابو
يوسف بل كنية وان لم يسم ابنا بل نسبة قوله والقاضي لم يذكر علامة
للاحكام احد لغلبة خلافه كتاب الطهارة قوله بالدية خبر مبتدا محذوف او
مبتدا

الواقعا

كتاب الطهارة

او مبتدا خبره محذوف وبالعكس مفعول لفعل محذوف فاذا اريد التعداد بنحو اما
الاسكوف اكسر اخره تخلصا من التقاء الساكنين والعقاب في الاصل مصدر كالذهاب اذا جمع
مطلق الجمع الحق كالقوم واراد هنا المجموع اما بجعل اسما جامدا للملتقب كالفهاسر انما
للملوس او هو مصدر سمي به الملتقب مبالغة وجمع سابل مستقل واراد بالاستقلال عدم
توقف تصور مسايل على شيء قبله او بعده لا الاصالة المطلقة فدخل كتاب الطهارة والطهارة
بفتح الطاء النظافة وبكسرها الالة وبضمها فضل ما يتطهر به واصطلاحا نظافة المحل عن النجاسة
حقيقية كانت او حكمية وارد الوضوء واجب بالكتاب ترتيب الثاني طهارة مجاز بسبب وجوب الحدث
والخبث وشرائط اقامة الصلاة وفيما اراد انها مورد الامر وانما يتحقق انها كيف يوجبانها واجاب بان
الفقيه بانها يتحققان ما كان وبوجهان ما يكون وشرائطها ثلاثة اعني ثلثة منها شروط
وجوب والباقي شروط صحة نظمها بقوله شرط لطهر المرء لا بد تقدم فهاهي تكليف والاسلام
حكم كذا حدث ماطهور ومطلق وكاف وضيق الوقت والحيض معدم نفاس مع الامكان
للغسل هذه شروط وجوب ما بقي الخمسة اعلم فاولها التعابل البعض كله وحيض نفاس
والنوافل تقدم وقبلها عدم مضي الصلاة بعد زمانها وادراكها نهاية الحدث الاصغر غسل الاعضاء الثلاثة
ومسح ربع الراس وفي الاكبر غسل البدن وفي الخبث العيني زوال العين وفي غيره ظن زوالها الا فانه
في كتاب الطهارة بمعنى اللام لان المضاف اليه ان بانت المضاف ولم تكن ظرفا او كان اخص
مطلقا كيوم الاحد وشهر الاراك وعلم الفقه فالاضافة بمعنى اللام وان كان المباين ظرفا
كائن بمعنى في وان اختص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فبمعنى من والا فبمعنى
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فص بمعنى من واضافة فقه الى خاتم بمعنى اللام نهر وغيره
قوله بعضها لدليل بانا فراد الجمع جموع لا كل فرد والصحيح خلافه بل افراد والنوع الحلي
بالجنسية والجمع كذلك كل فرد فرد فيها حتى بان قال لعبده عند دخول التلخيص ستعرف
العقود اشمل هذا في النكرة المنفية مسلم واما في المعرف باللام فهنا فلا اسلم بل الجمع المعرف
باللام الاستغراق بينا ولكل واحد من الافراد انتهى قوله واما قدم الطهارة فلما علم
انها للصلاة وعبادات ومعاملات وعقوبات ولاحتياج العبادات مقدمة
على قدمت الصلاة لانها اقوى اركان الاسلام بعد الاسلام ثم الطهارة فلما ذكره اليسير قوله
والشرط مقدم اي من حيث الوجود لا من حيث التصور والافالمشروط من حيث التصور مقدم
قوله ثم اخصية الطهارة بالبداءة اي جعل الطهارة منفردة بالبداءة دون غيرها

المصور مقدم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)